عدد تسل	رمز الكتاب والصحيفة	
٨٨٩	٧٠/ج/ج ٤٦/ج/١	يلزم على البائع توليه او شركه او مواضعة اذا بين للمشتري النوع الثمن الذي وقع عليه العقد فاذا ظهر بغيره كان للمشتري الخيار بين رد او امساك بلا اراش متعلقة بالمشتري فاظهر بعضهم او بالعكس او اشترى بعض فاخبر بقدره او بالعكس كان للمشتري الخيار وان كان المعقود عليه الاخير به
٨٩٠	٤٥/ج/ج	يلزم البائع بالطريقة المذكورة البيان الحال للمشتري فيما لو كان اشترى من عليه او اشترى الشيء لجهة تخفيه او لوسم قد ذات او وطأ على المبيع عنده بان يقطعه مدة او عيب فلو كتم ذلك ثم بان الامر كان للمشتري الخيار
٨٩١	٧٤/ج/ج	الزيادة في الثمن والمثمن والاجل والخط مدة ذلك اذا حصلت في مدة خيار المجلس او الشرط يلحق بالعقد فيلزم على البائع في البيوع المذكورة الاخبار بما حصل من ذلك فلو لم يخبره كان للمشتري الخيار بما حصل من ذلك (٨٨٧) و (٨٨٨) اما ما حصل بعد مدة الخيار فلا يوجب العقد ولا يلزم الاخبار
٨٩٢	٤٦/ج/١	لا يلزم الاخبار في البيوع المذكورة بما اخذه من نماء واستخدام ولكنه يلزمه بيان ما اخذه من ارش عيب او جناية على المبيع لانه مقابل بجزء من الثمن
٨٩٣	٤٦/ج/١	لا يضاف الى رأس مال المبيع في البيوع المذكورة اجرة الطاهر لا مؤنة نقله وقبضه وحفظه ولا اجرة سماره ولا اجرة عمل البائع في المبيع نفسه او اجرة ولو كان لذلك مما يزيد في ثمنه وله ان يخبر بالجميع برأس ماله او قال تحصل على كذا كان للمشتري الخيار
		ـــــ "الفصل السابع في خيار الاختلاف في الثمن"
٨٩٤	٤٧/ج/١ ٧٦/٧٤/ج	اذا اختلف المتبايعان في قدر الثمن او جنسه كالدراهم عند العقد ذهب

عدد تسل	رمز الكتاب والصحيفة	
٨٩٤		والآخر بقبضه ولا بينة لاحدهما او تساقطت بينتاهما تحالفا ثم كان لكل منهما الفسخ
٨٩٥	٤٧/ج/١	اذا تحالف المتبايعان واختلفا وتعالفا وفسخ البيع لزم المشتري قيمة المبيع ولو كان شيئا والقول له فيها وفي قدر المبيع وصفته
٨٩٦	٤٧/ج/١ ٧٥/ج/ج	لا يفتقر الفسخ الى حكم حاكم ولا يفسخ العقد المتحالف به بل لكل منهما فسخه
٨٩٧	٤٧/ج/١	هذا الخيار يورث فاذا مات المتبايعان او احدهما فاختلف ورثتهما او احدهما مع ورثة الآخر بينة كان للحالف من عند الفسخ بعد التحالف
٨٩٨	٤٨/ج/١ ٧٦/ج/ج	اذا اختلفا في صفة الثمن فلا فسخ بل يلزم تقديم العقد اذا كان ذلك مدعى احدهما فانه يتعدد لزم اعلنه وصفا فانه استوت فالوسط
		"الفصل الثامن في خيار المختلف في صفة المبيع"
٨٩٩	٩/ج/١ ١٧/ج/ج	اذا وجد المشتري المبيع بوصف او رؤية متقدمة بزيد او نقص فيه فله الفسخ يقينا او ظاهرا على خلاف الوصف او ذاقها صفة او متغيرا عما كان رآه كان له خيار الفسخ لكن اذا اختلفا في ذلك حلف المشتري
٩٠٠	٩/ج/١	خيار المختلف في الصفة يثبت على التراخي ولا يسقط الا بالاسقاط او بما يدل على الرضا به
٩٠١	٩/ج/١	اذا اسقط المشتري صفة في الوصف استحق الارش
٩٠٢	٤٨/ج/١	اذا حصل اختلاف في قدر المبيع او غيره فترفع الدعوى للبائع يمينه
		"الفصل التاسع في خيار فوات الشرط"
٩٠٣	٤٧/ج/١	اذا اشترط احد المتعاقدين على الآخر ما لهو مصلحة عائدة فلم يوف به كان

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)